الفصل الحادي عشر

آفة التخلُّف الاجتماعي

أهداف الفصل

يتأسس هذا الفصل على حقيقة أن من مقتضيات التنمية المستدامة تحقيق تنمية اجتماعية جيدة، وأن التنمية الاجتماعية يتعذر تحقيقها دون معالجة معوقاتها الاجتماعية والثقافية، وقد تم اختيار آفة «التخلف الاجتماعي» بوصفها معوقًا للتنمية الاجتماعية، ولكون هذه الآفة تتضمن أبعادًا اجتماعية وثقافية. ومن هنا فإن هذا الفصل يستهدف التعريف بالتخلف الاجتماعي من حيث ماهيته وأسبابه، مع التركيز على سببين محوريين، وهما: غياب المشروع الحضاري على المستويات الوطنية والقومية، وضعف رأس المال الاجتماعي.

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:

١- أن تلم بأهمية معالجة موضوع «التخلف الاجتماعي».

٢- أن تعرِّف مصطلح «التخلف الاجتماعي».

٣- أن تفكِّك تعريف «التخلف الاجتماعي» بطريقة تحليلية.

٤- أن تفهم أهمية «المشروع الحضاري» على المستويات الوطنية والقومية.

٥- أن تعرِّف مصطلح «المشروع الحضاري» بطريقة علمية.

٦- أن تحلِّل أهم سمات المشروع الحضاري وأبرز تحدياته.

٧- أن تفهم أهمية «رأس المال الاجتماعي» لتحقيق التنمية الاجتماعية.

٨- أن تعرِّف مصطلح «رأس المال الاجتماعي» بطريقة علمية.

٩- أن تحلِّل مقومات «رأس المال الاجتماعي».

١٠- أن تلم بكيفية قياس «رأس المال الاجتماعي» وأبرز آثاره.

١١-١ التخلُّف الاجتماعي

١١-١-١ مدخل إلى آفة التخلف الاجتماعي

في الأدبيات العلمية هنالك مداخل عديدة لمقاربة موضوع «التخلف الاجتماعي» بغية توصيف ماهيته وأسبابه وأشكاله ومستوياته، ويصعب علينا في هذا الفصل تتبع تلك المداخل بالتفصيل، بيد أنه يمكننا عرض أهم الأطر العامة حول هذا اللون من التخلف. هنالك من يركز على الأبعاد الاقتصادية بصورة مبالغ فيها حين يتناول موضوع التخلف الاجتماعي، وكأنهم يتحدثون عن نوع من «التخلف الاقتصادي»، بحيث تصبح الدول التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠ دولار سنويًّا «دولاً متخلفة»، أما «الدول النامية» فهي تلك التي تظفر بدخل يتراوح ما بين ١٠٠-٣٠٠ دولار، وأما الدول التي تحقق دخلاً يتراوح ما بين ٣٠٠-١٠٠٠ دولار فهي «دول آخذة بالنمو»، وأما «الدول المتقدمة» فهي التي تحقق ما هو أعلى من ١٠٠٠ دولار سنويًّا، ويعرف هذا المدخل الاقتصادي بـ «الطريقة السطحية في دراسة التخلف». وهنالك من يعتمد على بعض المؤشرات الاقتصادية الأكثر قدرة على توصيف الوضع الاجتماعي ومن ذلك «الفقر»، ومن مؤشراته «التغذية»، فالسعرات الحرارية المطلوبة يوميًّا تتراوح بين ٣٠٠٠-٣٥٠٠ ، وثمة أعداد كبيرة من الناس لا يستطيعون الحصول على ذلك القدر[٣٠١].

تلك الطرق منحازة للمسألة الاقتصادية بشكل غير مقبول، وكأن الوضع الاجتماعي والإنساني معتمد بالضرورة على تحقق البعد الاقتصادي بمستويات عالية وفق «معايير كمية». ويمكن القول: إن هذه الطريقة السطحية غير دقيقة لعدة أسباب ومنها أن متوسط الدخل الفردي «مؤشر مضلِّل» نظرًا لعدم قدرته على عكس حقيقة الأوضاع في أي بلد، كما أن معدلات التغذية «مؤشر منخفض الطموح»، وذلك أنه يجب تأمين الغذاء الكافي للجميع، ومع تأمينه لا يمكن القول: إن هذا المجتمع قد تخطى عتبة «التخلف الاجتماعي»، وذلك أن هذا التخلف ظاهرة اجتماعية تتجاوز المشكل الاقتصادي.

وما سبق، يعني أننا نميل إلى تغليب البعد الاجتماعي والثقافي في معالجتنا للتخلف الاجتماعي، وهذا لا يعني استبعاد البعد الاقتصادي تمامًا من المعالجة، كلا فهذا أمر متعذر لشدة الارتباط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حياة المجتمعات والأفراد. إذن، فنحن نروم

التوازن في المعالجة وإيلاء العناية الأكبر للأبعاد الاجتماعية والثقافية مع مراعاة بقية الأبعاد الأخرى، بما في ذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من «النمو الاقتصادي الرشيد». وهنا نشير إلى أن بعض الدول بدأت تنضج رؤاها حيال هذه المسألة، حيث إنها لا تعد التنمية الاقتصادية هدفًا بحد ذاتها، بل هي أداة لخدمة أغراض «التنمية الاجتماعية»، ومن تلك الدول ماليزيا التي تذهب إلى النمو الاقتصادي غير كاف لإشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق معدلات مرتفعة من «الرفاهية الاجتماعية» و«الانسجام الاجتماعي»[٢٠٢].

إن المجتمعات الحية تجهد لأن تتخلص من الأسباب التي تورطها في «التخلف الاجتماعي»، وذلك أن هذا التخلف له آثار مدمرة على واقع المجتمعات ومستقبلها، وبخاصة إذا تحول من كونه «سمة» إلى كونه «حالة»، فالسمة عابرة (مؤقتة أو قصيرة) في حين أن الحالة قارَّة (ثابتة أو طويلة). ومما لا شك فيه أن التخلف الاجتماعي عملية تراكمية، حيث تتراكم أسبابه وعوامله في أحقاب زمنية طويلة نسبيًّا، بحيث تغدو كالجبال الثقيلة التي يصعب زحزحتها أو التخلص منها إلا بكلفة عالية وبمجهود تراكمي.

١١-١-٢ التخلف الاجتماعي: الماهية والأسباب

«التخلف الاجتماعي» ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد، نظرًا لتشابك العوامل المؤثرة فيها، ولارتباطها بظواهر اجتماعية معقدة كالتخلف السياسي والتخلف الاقتصادي والتخلف العلمي. ليس هنالك اتفاق حول ماذا يعني مصطلح «التخلف الاجتماعي» Social Devolution Backwardness / Underdevelopment. حينما نتوجَّه إلى دراسة «التخلف الاجتماعي» في أي مجتمع، فإن هذا يعني أنه لابد لنا من إجراء مقارنة بين هذا المجتمع ومجتمعات أخرى، أو أن نجري مقارنة بين واقع هذا المجتمع وماضيه؛ كي نحدد مستوى تخلف هذا المجتمع نسبة إلى المجتمعات الأخرى أو نسبة إلى ماضيه البعيد أو القريب، وهذا مفاده أن «التخلف» مفهوم نسبي وليس مطلقًا، ولذلك تلاحظ أن كثيرًا من الدراسات والكتب المتخصصة حول التخلف تدرج مقارنات عديدة، مع غلبة المقارنات ذات الطابع الاقتصادي، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا.

ولو أردنا تعريفًا لمصطلح «التخلف الاجتماعي» فإننا نجد العديد من التعريفات في الأدبيات العلمية، ويعتمد ذلك على المدخل المستخدم لدراسة التخلف، وهنالك عدة مداخل، ومنها ما يلي[٢٠٣]:

- **المدخل السطحي** يعرَّف البلد المتخلِّف بأنه: الأقل مستوى في تأمين الحاجات الضرورية للإنسان من غذاء وصحة وسكن وتعليم ونحو ذلك مقارنة بالدول المتقدمة.
- **المدخل الاقتصادي** يعرَّف البلد المتخلِّف بمحكات اقتصادية كالتخلف الصناعي والتقني والتخلف الاقتصادي البنيوي وتفاوت التوزيع القطاعي للإنتاج والتبعية الاقتصادية.
- **المدخل الاجتماعي** يعرَّف البلد المتخلِّف بجملة من المحكات الاجتماعية والاقتصادية كزيادة السكان واختلال البنى الاجتماعية وهزال الاقتصاد وسوء استخدام الموارد والتضخم.
- **المدخل النفسي** يعرَّف البلد المتخلِّف بمحكات نفسية تتعلق بقيمة الإنسان في بلده وتمتعه بالكرامة الإنسانية، مما يعني أن أي حالة لإهدار تلك القيمة والكرامة فإنها تعد تخلفًا اجتماعيًّا.

ومما لا شك فيه أن جميع المداخل السابقة مفيدة في زيادة فهمنا لظاهرة التخلف الاجتماعي، مع تحفظنا على إيلاء البعد الاقتصادي التركيز الأكبر في هذا السياق. ولعلنا نضع تعريفًا لـ «التخلف الاجتماعي» ينسجم مع منظورنا حيال وجوب التلبس بالفاعلية بخصوص مسألة الاستدامة في أبعادها المحورية. التخلف الاجتماعي هو:

> **حالة انحطاط وتيه يتلبس بها المجتمعُ في: رؤيته الحضارية، وقيمه الإنسانية، وأولوياته النهضوية، وفاعليته الاجتماعية.**

ويمكن لنا تفكيك هذا التعريف كما يلي:

١- التخلف هو في الغالب «حالة» وليس مجرد «سمة»، ولذا فهو قارّ (ثابت نسبيًّا) ويحتاج من ثم لجهود كبيرة للخروج منه.

٢- التخلف يمثل انحطاطًا من زاوية أنه يشير إلى تأخر وتقهقر وتشوّه بالمقارنة بين أوضاع البلد الحالية وماضيه أو بالمقارنة بأوضاع البلدان الأخرى.

٣- استخدم التعريف النكرة في الكلمات التالية: حالة، انحطاط، تيه، مما يؤمئ إلى عدم وجود نمط أوحد للتخلف، بل هي أنماط شتى.

٤- لتأكيد ترسخ التخلف في المجتمع، عبر عن ذلك بـ «التلبس» وهذا يعكس أن التخلف يشمل عموم أجزاء المجتمع كما يحوي اللباس عموم الجسد.

٥- يُدخل التخلف المجتمع في «دوامة» تعصف بتفكيره وتربك جهود الاستفاقة والنهوض، الأمر الذي يوجب استصحاب نفس طويل لمواجهة التخلف.

٦- يصحب التخلف انحطاط الرؤية الحضارية للمجتمع، بما في ذلك عدم امتلاك مشروع للتحضر.

٧- يتسم التخلف أيضًا بانحطاط البعد القيمي في المجتمع، وتفشي الأخلاق الرديئة كالكذب والظلم والأنانية.

٨- لا يمتلك المجتمع المتخلف أولويات صحيحة ولا مكتملة، الأمر الذي يجعله ينفق أوقاتًا وجهودًا كبيرة في مسارات خاطئة أو أقل أهمية من غيرها.

٩- يتصف التخلف بانحطاط مستويات الفاعلية والإنتاجية المجتمعية، بما في ذلك ضعف رأس المال الاجتماعي والتكاسل والاتكالية، ويدخل في ذلك ضعف الفاعلية في الاستدامة.

١٠- البعد الاقتصادي داخل في الفاعلية المجتمعية، فهو ضمن مقوماتها ومؤشراتها، ولكن دون أن يطغى هذا البعد عليها، إذ الأهم البعد الاجتماعي والإنساني.

ونظرًا للتعقد الشديد في ظاهرة «التخلف الاجتماعي» فإن من الصعوبة البالغة تحديد أسبابها المباشرة، فهي كثيرة ومتداخلة، بل يمكن القول بقدر من الاطمئنان بأن ذلك التعقيد يجرنا إلى حالة من الاشتباك بين أسباب الظاهرة ومظاهرها وآثارها، بحيث يتعذر في حالات كثيرة التمييز بين الأسباب والمظاهر والآثار، وهذا يعني أن تلك الظاهرة تقود إلى وضع يشبه «الدوامة» التي تربك التفكير وتجعل الإنسان في حيرة وتيه مع عدم قدرته على تحديد خارطة الطريق ومعالمه، وهذه معضلة حقيقية سواء على مستوى التحليل أو المعالجة لظاهرة التخلف الاجتماعي. وحين نجمل أسباب التخلف الاجتماعي فإنه يسعنا إرجاعها إلى: غياب «المشروع الحضاري» على المستويات الوطنية والقومية، وضعف «رأس المال الاجتماعي»، وسوف نخصص لهذين العاملين محورين مستقلين في الأجزاء التالية.

١١-٢ المشروع الحضاري

١١-٢-١ مدخل إلى المشروع الحضاري

يقرر العلّامة مالك بن نبي (١٩٠٥-١٩٧٣م) بأن الحضارة تعكس «جملة العوامل المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يوفر لكل عضو فيه جميع الضمانات الاجتماعية اللازمة لتطوره. فالفرد يحقق ذاته بفضل إرادة وقدرة ليستا نابعتين منه .. وإنما تنبعان من المجتمع الذي هو جزء منه»[٢٠٤]. ومن هنا يمكن القول: إن «المشروع الحضاري» أضحى حاجة ملحة لتفجير الطاقات المبدعة التي تحقق بها المجتمعات أحلامها التنموية، وهذا ما يجعلنا نشدد القول على أنه «لا نهضة لمجتمعاتنا العربية دون مشروع حضاري طموح، جذاب، مُلهم. (و) نحسب أن مسلّمة أو لنقل مسألة كهذه تدفعنا إلى الاعتراف بحتمية أو بضرورة الاشتغال الفكري والبحثي في مسائل التحضر والنهضة والتنمية بأبعادها ومقوماتها وإشكالياتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، ومثل هذا الاشتغال لا يعد ضربًا من التفنن الفكري بل هي قضية مصيرية: «نكون» أو «لا نكون»، ليس ثمة بديل ثالث، وهذا يعني أن المجتمعات التي لا تفلح في بلورة مشروعها الحضاري مُطالبة بأن تقبل بالتطبيع مع التخلف الحضاري»[٢٠٥].

١١-٢-٢ المشروع الحضاري: ماهيته وسماته

مصطلح «المشروع الحضاري» يمنحنا معنى «النزوع» الذي يجمع بين ركني النجاح: الطموح والعمل، وفي هذا حمولة تحشيدية تعبوية نحن بأمس الحاجة إليها، كما أنه بالجمع بين كلمتي: «مشروع» و«حضاري» نؤكد على النزعة الجماعية في بلورة ذلك المشروع وفي تنفيذه، فهو مشروع ضخم لا يمكن أن تنهض به اجتهادات فردية بل لا بد من جهد جماعي تكاملي ناضج ليتشكّل لبنة لبنة ليشمخ البناء وتطيب الثمرة[٢٠٦]. ومما يعضد ما جاء في هذا المعنى ما ساقه أحمد صدقي الدجاني، حيث أشار إلى جملة من السمات لذلك المشروع منها: أنه «ثمرة توافق أبناء الأمة» سواء كان ذلك في مرحلة البلورة أو التنفيذ، وسمة ثانية مهمة تتلخص في أن المشروع الحضاري «ليس محض إسقاط ذهني على الواقع يقوم به مثقف فرد أو مجموعة من مثقفين... بقدر ما هو مشروع يبدع على أرض الواقع كنتاج لتفاعلات مركبة سياسية واقتصادية وثقافية»،

كما أن المشروع الحضاري يتسم بأنه عمل طويل ومضنٍ يمر بمراحل متعددة، ويشهد في كل منها نهوضًا وتطويرًا، وأخيرًا فإن المشروع الحضاري لابد له لكي ينجح أن يكون قادرًا على تثبيت وترسيخ قيمه من خلال ممارسات سياسية واجتماعية وثقافية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في صياغته[٣٠٧].

وفي ضوء ما سبق يمكننا وضع التعريف التالي للمشروع الحضاري، حيث نرى أنه:

رؤية طموحة جذابة ملهمة يطورها المجتمع بكافة مؤسساته بغية رفع سقف التحضر والتمدن؛ وفق ثوابت المجتمع وثقافته ومزاجه

المشروع الحضاري ينبثق جوهريًّا من «رؤية متسقة للعالم، بمعنى نظرة محددة للكون والمجتمع والإنسان تُصاغ على أساسها سياسات اقتصادية وثقافية متكاملة من شأنها إعادة تشكيل المجتمع وفق خطوط ترقى إلى مستوى التحدي الراهن»[٣٠٨]، تفلح في تحقيق أهداف محورية تتضمن «الوحدة، التمدين، العقلنة»[٣٠٩] في سياق ينظر إلى الحضارة على أنها[٣١٠]:

«نهج حياتي متكامل يؤسس مجتمعًا إنسانيًا مؤمنًا مدنيًا سعيدًا في إطار ثقافي أخلاقي»

وبعبارة أيسر يمكن القول: إن «المشروع الحضاري» هو خطة حضارية واقعية - في سياق المسار الحضاري للوطن وللأمة- تنتظم رؤى وأهدافًا محددة ومتفقًا عليها؛ مربوطة بوسائل تحقيقها في ضوء معطيات الواقع ومؤشرات المستقبل، ويستهدف المشروع الحضاري رفع سقف التحضر والتمدن في المجتمع وفق ثوابت المجتمع وثقافته ومزاجه؛ من خلال تعبئة الوجدان بوقود التحضر وتفجير الطاقات المبدعة واستغلال الموارد المتاحة وتمتين شبكة العلاقات الاجتماعية وتفعيلها وبناء الهوية والاعتزاز الوطني والقومي وغرس جذوة التحدي الحضاري. وهذا هو المنشود المفقود.

لإطلالة على المشروع الحضاري العربي الإسلامي في عصوره الذهبية، شاهد الفيلم الوثائقي: (إثراء المعرفة - ألف اختراع واختراع - مدبلج عربي).
www.youtube.com/watch?v=ze_fFC0qMaQ

ولكي نزيد من درجة وضوح واكتمال الدلالات الاصطلاحية لمصطلح «المشروع الحضاري»، فإنه يحسن بنا التركيز على سمات محورية للمشروع الحضاري «الفاعل» أو «المنتج»، بمعنى أننا نقرر بأنه لكي يكون مشروعنا الحضاري فاعلاً وسالكًا بنا طريق التحضر الحقيقي فإنه لابد أن:

١- يعبِّر عن الذات والهوية وثوابتها، ويعني هذا انبثاق ذلك المشروع من مركّبنا الحضاري – الذي ينتظم المفردات العقدية والقيمية والأخلاقية والفكرية والتاريخية مع خليط ناضج من الأفكار والفلسفات المستقاة من مركَّب الحضارات الأخرى – مع تفعيل الأدوات العصرية واستيعاب كافة المتغيرات. وهذه المسألة أرجو أن نكون قد وصلنا إلى الإجماع حولها أو ما يشبهه.

٢- ينبثق من معاني الوحدة ويكّرسها ويحافظ عليها، وحين نشير إلى الوحدة هنا فإننا نتوجه إلى «المنظومة الوحداوية» التي تتضمن: وحدة المصير، ووحدة الهدف، ووحدة الصف، في إطار يحفظ للمجتمع (الوطن - الأمة) كرامته وخصوصيته ومزاجه الخاص وذاكراته الجمعية.

٣- يتسم بالوعي التاريخي والذكاء في الإفادة من دروسه وعظاته، وسبل القوة والضعف الحضاريين، ومآلات الشعوب والأمم في ترقيها الحضاري.

٤- يعكس وعيًا بالذات وبعلاقتها في الآخر، وهذا ما نسميه بفكرة «المسار الحضاري»، أي أننا نفكر في أنفسنا في سياق نحلل فيه سيرنا نحن وسير غيرنا، أداءنا نحن وأداء غيرنا، نجاحنا وفشلنا ونجاحهم وفشلهم.

٥- يجسد تعاونًا وتكاملاً بين الحكومات والمثقفين والعلماء ومؤسسات المجتمع المدني، مع تغليب المصالح الوطنية والقومية العليا.

٦- يمثل خطة عملية واقعية، وحتى مع النزعة التعبوية والتحشيدية في المشروع الحضاري، فهو يجافي الطوباوية والأحلام الفارغة.

صندوق ١١ - ١ صناعة التحدي الحضاري!

العالم العربي لا يمتلك مشروعًا حضاريًا في الواقع المعيش، بل ليس هنالك عناية كافية بالمسألة الحضارية في الفضاء الاجتماعي، وذلك يؤدي – ضمن آثار خطيرة أخرى - إلى ضعف ارتسام مفردات المشروع الحضاري العربي الإسلامي في ذهنية العربي ووجدانه، ومن ثم ضعف إمدادات ذلك المشروع لروحه وعقله، مما يفقده الشعور بـ «التحدي الحضاري»؛ ذلك الشعور الدافق الذي يكسبه طاقة روحية وعقلية ضخمة تحفّزه على العمل والإنتاج وتشعره بلذة مميزة للإنجاز وتمنحه نكهة فريدة في تحقيقه لذاته الفردية والجمعية.

لقد عايشت تلك المعاني وعانيت منها ردحًا من الزمن، فمن ذلك أنني أتذكر جيدًا أنه عندما كنت مبتعثًا للدراسة في بريطانيا، أتذكر كفلق الصبح كم كان الفارق كبيرًا بيننا وبين طلاب بعض الدول الأسيوية كالصينيين واليابانيين والماليزيين والكوريين الجنوبيين، لقد كنا - وأعني الأكثرية من العرب ولا أعمّم - مزوّدين ببطاريات صغيرة أشبه ما تكون بـ «بطارية الأصبع» التي بالكاد تشغل جهاز «الجوال/النقال» أو «اللعبة الصغيرة»، في حين كان أولئك الطلاب مزوّدين ببطاريات ضخمة يبدو لي أنها تستخدم لتشغيل النفاثات أو المعدات العملاقة! والمفارقة العجيبة أن قاماتنا كانت أطول من قاماتهم غير أن سقوف طموحاتنا كانت تتقازم أمام سقوف طموحاتهم، وهنا سر الأسرار ومكمن الدهشة التي يجب أن توصلنا إلى خيط التشخيص وكبسولة العلاج. فكيف نصنع مشروعًا حضاريًا يفلح في تغذيتنا بمثل هذا التحدي الحضاري؟

المصدر:

(١) البريدي (٢٠١١)، أسرار الهندسة الاجتماعية.

١١-٢-٣ تحديات المشروع الحضاري

جلي أن المشروع الحضاري كي يتصف بمقومات الفاعلية فإن إشكاليات ضخمة وتحديات كبارًا يجب أن نتجاوزها سواء كانت داخل فضائنا العربي أو خارجه، ومن أهم تلك التحديات: «الفكر التجزيئي»، وبخاصة أنه هو النمط السائد في واقعنا العربي، والتجزيئية مظهر من مظاهر «التخلف الاجتماعي».

و«المشروع الحضاري» ينبني على «رؤية إستراتيجية»، ولكنها ليست أي رؤية إستراتيجية بل هي – كما يؤكد بعض الباحثين – رؤية تتسم بالطموح والواقعية والجاذبية في آن[٢١١] تُقنَع

بها القيادات والجمهور، وتكون محرِّكًا للعملية الإستراتيجية على نحو يؤمن بأنه يسعنا تشكيل مستقبلنا بالصورة التي تحقق مصالحنا وتطلعاتنا في ضوء مشروعنا الحضاري بمنطلقاته وثوابته وأهدافه. وبلورة تلك الرؤية تتطلب التخلص من التحديات الذهنية التي تجذب الإنسان إلى الواقع وصعوباته ومراراته، وكل ذلك يستلزم اللجوء إلى «عالم الخيال المبدع» الذي لا يكتفي «بمد أو مزاوجة أو نفي الاتجاهات القائمة حاليًا، بل يحاول من خلال الانقطاع عن الأنساق والأنساق المضادة القائمة أن يشكّل قضية جديدة بشكل كامل، وأن ينقطع جذريًّا عن المفاهيم الجديدة السائدة، فحيثما ومتى ظهر الخيال المبدع فإنه يمثل ميلادًا لعصر جديد، وعادة ما تنشئ حالة عقلية جديدة»[٣١٢]، والخيال المبدع يمثل قفزة للوعي ووثبة إيمان - كما في تعبير كير كجارد[٣١٣] -، والتحدي أمام تخيل المستقبل ليس في القيام بمثل تلك الوثبة فقط، بل في إيصال الصورة المرتسمة لذلك المستقبل للجمهور بشكل جذاب، يفلح في إقناعهم بدفع تكلفة الوصول إليها بنفس طويل وهمة عالية.

١١-٣ رأس المال الاجتماعي

١١-٣-١ مدخل إلى رأس المال الاجتماعي

أوضحنا في هذا الكتاب في أكثر من موضع أن «النمو» أو «التنمية» الاقتصادية لا تكفي لتحقيق الأهداف العليا للمجتمعات الإنسانية في سياق يعضد التماسك والاندماج الاجتماعي ويحافظ على البيئة ويصونها، وقد شددنا على ضرورة تبني مفهوم الاستدامة، الذي يتضمن «التنمية المجتمعية» باعتبارها الركيزة المحورية لكل تنمية في مختلف المجالات التنموية. **ويمكن تعريف «التنمية المجتمعية»** بأنها[٣١٤]:

كل ما يكفل بناء نظام اجتماعي حياتي متمتع بالمناعة الداخلية والقدرة على النماء وديمومته

ومثل هذا التعريف يؤكد على ضرورة التماسك داخل الدولة، مع القدرة على التعاضد الإيجابي لبناء مسارات للإنتاجية والنماء في سياق يستطيع المجتمع فيه استدامة ذلك التماسك والتعاضد عبر استثمارات كافية متواصلة فيما بات يسمى بـ «رأس المال الاجتماعي» Social Capital.

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية لعام ١٩٩٦م إلى أن **رأس المال الاجتماعي يتطلب «أن يعيش الناس معًا لمدة طويلة ويطورون فيها معتقدات وقيمًا تغني معيشتهم وحياتهم»**[٣١٥]. ورأس المال الاجتماعي وفق «كولمان» Coleman هو «بنية اجتماعية» ورابطة اجتماعية بين هويات عديدة وليس كيانًا مستقلاً، بل هو بحسب الوظائف التي يؤديها في المجتمع، ويؤكد «بوتنام» Putnam على أنه يعكس بعض مزايا التنظيم الاجتماعي كالشبكات والثقة والمنافع المتبادلة Mutual Benefit[٣١٦]. ويقرر «فوكوياما» Fukuyama بأن رأس المال الاجتماعي ضرورة لتحفيز الناس بطرق غير تقليدية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء والإنتاجية المجتمعية[٣١٧].

هنالك العديد من العوامل الأساسية لضمان تفعيل رأس المال الاجتماعي بشكل تراكمي وبطريقة تعود بالمنفعة على المجتمع، ويمكن سرد أهمها كما يلي[٣١٨]:

١- بناء مستمر للمنظومة القيمية في سياق يمتّن شبكات العلاقات الاجتماعية ويعزز تنوعها وفاعليتها.

٢- وتعضيد قوي لمؤسسات المجتمع المدني.

٣- وكفالة كاملة للحريات وحقوق التعبير، وتعزيز مستمر لإشراك المواطنين في القرارات بما يستلزمه ذلك من تبني نهج الإدارة المحلية واللامركزية.

٤- وتوفير كامل لمقومات الانتماء والولاء بما يبني الحصانة الوطنية.

٥- وتفعيل ذكي للأصالة الثقافية.

٦- وحماية أكيدة من أساب التخندق والتعصب داخل المجتمع.

١١-٣-٢ ماهية رأس المال الاجتماعي ومقوماته

هنالك عدة تعريفات لمصطلح «رأس المال الاجتماعي» في الأدبيات العلمية، ومنها على سبيل المثال[٣١٩]:

- تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣م يعرِّف رأس المال الاجتماعي بأنه: «النظام المؤسسي والعلاقات والتقاليد التي تؤثر على جميع الجوانب في مجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها».

- يعرِّف «بيير بوردو» رأس المال الاجتماعي بأنه: الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة، التي تؤدي إلى تحقيق منافع جماعية بأثر من القيم التي تتحكم في البنى الاجتماعية، والتي تتجسد في هياكل وتنظيمات اجتماعية متماسكة تسهِّل علميات التفاعل الاقتصادي والسياسي وتشكِّل البنية الأساسية للعلاقات الاقتصادية وتعزِّز الثقة المتبادلة وتحل المشكلات الاجتماعية .

- رأس المال الاجتماعي وفقًا لأحمد زايد هو: «موارد كامنة في البناء الاجتماعي يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة».

وفي ضوء ما سبق يمكن لنا اقتراح التعريف التالي لرأس المال الاجتماعي، حيث إنه في نظرنا:

رصيد تشاركي تراكمي من القيم والمهارات والتفاعلات والطاقات الكامنة؛ من شأنه تشييد شبكات اجتماعية تعضد حرية المجتمع وفاعليته وتماسكه وإبداعه وانفتاحه.

ويشدد هذا التعريف على جملة من المسائل التي يمكننا أن نعدها مقومات ضرورية، لتكوين رأسمال اجتماعي، ولعل من أهمها ما يلي:

١- فكرة التشاركية التراكمية محورية، فرأس المال الاجتماعي يتراكم عبر استثمار تشاركي ذكي يحقق أرباحًا تشاركية تضاف إلى أصل رأس المال، بما يضمن التشاركية التراكمية ويحافظ على الديناميكية في الفعل الاجتماعي بصورة مستمرة.

٢- رأس المال الاجتماعي ينبني على منظومة قيم يأتي في مقدمتها الثقة والاحترام المتبادل والحرية والعدالة الكرامة والتعاون والشفافية.

٣- لا تكفي المنظومة القيمية للحصول على رأسمال اجتماعي، إذ يلزم بناء منظومة مهارية للمجتمع، تمكِّنه من تحقيق الأهداف المنشودة.

٤- القيم والمهارات جزء منها ظاهر في المحيط الاجتماعي، وجزء آخر كامن ويحتاج إلى تفعيل بطريقة ملائمة، تلامس الأبعاد الحرجة في تلك الطاقات المبدعة.

٥- رأس المال الاجتماعي يتكون من تفاعلات إيجابية بين مختلف المكونات والفعاليات المجتمعية في سياق تحكمه القيم وتضبط أداءه مهارة إدارة تلك التفاعلات.

٦- هذا الرصيد التراكمي يجب أن يكون كافيًا لبناء ثقافة الحرية وتجويد ممارساتها ضمن الإطار القيمي ونطاق القانون.

٧- من المهم أن يعمل ذلك الرصيد التراكمي على بناء شبكات اجتماعية تسهم في تعزيز الفاعلية المجتمعية والبيئية والاقتصادية، بما في ذلك المشاركة التطوعية. وتتأسس تلك الشبكات على مؤسسات المجتمع المدني بمختلف مجالاتها، بالإضافة إلى المؤسسات المجتمعية كالمدارس والجامعات والأسر.

٨- كما يتعين على ذلك الرصيد التراكمي أن يكون مسهمًا في الحفاظ على التماسك الداخلي للمجتمع والمحافظة على وحدته وسيادته.

٩- الرصيد التراكمي لرأس المال الاجتماعي يعين المجتمع على تشجيع التفكير والسلوك الإبداعي في مختلف المجالات.

١٠- لا يمكن لأي مجتمع أن يضمن مستوى جيدًا من الإبداع دون أن يتوفر على قدر كافٍ من الانفتاحية على الآخر في إطار يحتفظ بذخيرة مكتنزة من «الأنفة الثقافية»، الأمر الذي يجعله يتقن مهارة «الاغتراف الذكي» من رصيد الآخر ونتاجه.

١١-٣-٣ قياس رأس المال الاجتماعي وآثاره

لرأس المال الاجتماعي تأثير إيجابي في المجالات المجتمعية والبيئية والاقتصادية، حيث يمكن أن يلعب دورًا فاعلاً في تلك المجالات، بجانب كونه يسهم في حل العديد من المشكلات. ومن الناحية العلمية، يصعب تلمس الآثار ونحن غير قادرين على قياس رأس المال الاجتماعي بدقة. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الإسهامات العلمية التي تستهدف قياسه، إلا أنها ما تزال في البداية وتحتاج إلى جهود مضاعفة. ومن أهم تلك الإسهامات العلمية ما يقوم به البنك الدولي The World Bank، حيث قام بتطوير أداتين لقياس رأس المال الاجتماعي، ويمكن عرض أبرز محاورهما وفق الجدول التالي:

جدول ١١ - ١ استبانات البنك الدولي لقياس رأس المال الاجتماعي

أهم أبعاد الاستبانات	الاستبانة الأولى	الاستبانة الثانية
ما اسمها؟	أداة قياس رأس المال الاجتماعي Social Capital Assessment Tool (SOCAT)	الاستبانة التكاملية لرأس المال الاجتماعي Social Capital Integrated Questionnaire (SOCAP IQ)
كيف تقيس؟	كمي وكيفي	كمي
ماذا تقيس؟	رأس المال الاجتماعي على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات	رأس المال الاجتماعي مع التركيز على الدول النامية
ما أهم محاورها؟	تعريف المجتمع وتحديد أبرز أصوله، الفعل الجمعي والتكافل، الحوكمة وصناعة القرار، المؤسسات، شبكة العلاقات والكثافة التنظيمية	المجموعات والشبكات، الثقة والتكافل، الفعل الجمعي والتعاون، المعلومات والاتصال، التماسك والاندماج الاجتماعي، التمكين والفعل السياسي

المصدر: موقع البنك الدولي، حول موضوع Social Capital، تمت الزيارة في ٢٠١٣/١٢/٢٦ (جدولة المؤلف).

ومع إسهامات البنك الدولي، هنالك بعض التجارب الدولية في مجال القياس كالتجربة الكندية والنيوزلندية[٣٢٠]. وتعذر القياس الدقيق لرأس المال الاجتماعي، لا يعني أننا لا نطيق التعرض لبعض أوجه الإسهام لرأس المال الاجتماعي في حل بعض المشكلات المزمنة (آثاره)، فالمؤشرات العامة التي يمكن تكونيها عبر الرصد لمكونات رأس المال الاجتماعي تكفي لتوضيح بعض الآثار الإيجابية له، وذلك كما يلي:

١١-٣-٣-١ محاربة الفساد والفقر والبطالة

كون «رأس المال الاجتماعي» يتأسس على الثقة والتبادلية ويرسخ الشفافية والمساءلة في المجتمع، فإنه يكون قادرًا على الإسهام في معالجة إشكاليات الفساد والفقر والبطالة، عبر جهد مجتمعي منظم تراكمي. ونلحظ أن الدول التي يرتفع فيها رأس المال الاجتماعي تكون أكثر قدرة على مواجهة مثل تلك الإشكاليات المعقدة، وكل هذا يجب أن يشجع الجميع على تعضيد الرصيد التراكمي لرأس المال الاجتماعي وضمان تنميته بشكل مستمر.

١١-٣-٣-٢ تعضيد التماسك والاندماج والتكافل الاجتماعي

هنالك مفاهيم عديدة تشتبك مع مفهوم «رأس المال الاجتماعي» في بعض الدلالات، وعلى رأسها مفهوم «التماسك الاجتماعي» لدرجة أن البنك الدولي يساوي بين هذين المفهومين، ويعدهما مفتاحًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهنالك مفاهيم أخرى ترتبط برأس المال الاجتماعي كالاندماج الاجتماعي والتكافل الاجتماعي[٣٢١]. ومثل هذا الترابط بين هذه المفاهيم لا يقتصر على البعد المفاهيمي فحسب، بل يتعداه إلى الواقع، وذلك أن قوة رأس المال الاجتماعي وتراكميته تعين على تعزيز مقومات التماسك والاندماج والتكافل الاجتماعي، فالشبكات الاجتماعية ومنها مؤسسات المجتمع المدني قادرة على إشاعة ثقافة التوحد والانصهار والتعاون في المجتمع الواحد مع ما يتطلبه ذلك من قيم الحرية والعدالة والتسامح والإيثار، ويدخل في ذلك عملية إدماج الأقليات بل اندماجها في المجتمع وحفظ حقوقها.

١١-٣-٣-٣ معالجة مشكلة «التبطل الاجتماعي»

يشير «التبطل الاجتماعي» Social Loafing إلى حقيقة أن الناس يصابون بالتكاسل أو التواكل الاجتماعي حين يكون النشاط جماعيًّا، حيث يميل أغلبية الناس إلى الاعتماد على الآخرين في الإنجاز، وبالذات على أولئك المميزين وممن يتحملون أعباء كبيرة، ليكون هم البعض وربما الأغلبية المشاركة فقط في حصد النتائج والثمرات[٣٢٢] (انظر الشكل ١١-١).

شكل ١١-١ تجسيد بعض دلالات التبطل الاجتماعي

صندوق ١١-٢ قصة تاريخية حول التبطل الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي

تروى قصة تاريخية طريفة حول «التبطل الاجتماعي»، حيث يعرض لنا التاريخ أن حاكمًا في عصور مضت أراد أن يصنع جبنة ضخمة، ولذا فقد طلب من الناس أن يقدم كل واحد منهم كوبًا من الحليب ويضعونه في إناء كبير في وقت محدد، ومن يمتنع عن ذلك فسوف يواجه عقابًا شديدًا. في تلك البلدة كان هنالك إنسان بخيل يسكن مع زوجته، وقد كان مغتمًا جدًا من جراء طلب الحاكم، إذ كيف سيخسر كوبين من الحليب (منه ومن زوجته)!

قرب الموعد، فاشتد الهم، وذات ضحى دخلت زوجته عليه، ورأت أن التوتر قد بلغ منه مبلغًا عظيمًا، فقالت له: أكل هذا من أجل كوبي الحليب؟ فقال: نعم، وهل الأمر يسير؟ فكرت مليًا، ثم قالت له: وجدتها! في اليوم المحدد، نضع في الكوبين ماء بدل الحليب، ونسكبه في الإناء ولن يكتشف أحد ذلك، فكوبان من الماء لن يؤثرا على إناء مملوء بالحيب! طار هذا الإنسان البخيل من الفرح، ورحب بالفكرة، وفي الوقت المعلوم طبقا هذه الفكرة.

ومن جانبه، خرج الحاكم ليرى هذا «الإنجاز المجتمعي» واقترب من الإناء ليفاجأ بصاعقة أن أغلبه ماء مع القليل من الحليب، وهنا نكتشف أن المنجز المجتمعي لم يتحقق بسبب تفشي مرض «التبطل الاجتماعي»، فالناس يميلون إلى التخلص من الأعباء الجماعية والتهرب منها قدر المستطاع، ومؤكد بأن رأس المال الاجتماعي في تلك البلدة لم يكن مرتفعاً، حيث لم تترسخ قيم الثقة والتعاون والإيثار والشفافية والمساءلة كما أن الشبكات الاجتماعية لم تشتغل على تفعيل الناس وتعويدهم على تحمل مسؤوليتهم.

١١-٣-٣-٤ معالجة المشكلات البيئية

لا يقتصر الأثر الإيجابي لرأس المال الاجتماعي على الجوانب الاجتماعية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الجوانب البيئية، فالثقة والتعاون والشفافية والمساءلة تعد من القيم المحورية في أي معالجة أو إدارة للمشكلات والملفات البيئية المعقدة، وبخاصة أن تلك المشكلات والملفات لها طابع التراكمية عبر الزمن والأجيال، مما يستدعي تفعيل قيم رأس المال الاجتماعي ومكوناته الشبكية في مجابهة التحديات والأزمات البيئية وفق منظور مجتمعي إستراتيجي.

١١-٣-٣-٥ تطوير الاقتصاد والقطاعات الخاصة والعامة

يمتد الأثر الإيجابي لرأس الاجتماعي ليصل إلى السياقات الاقتصادية والإدارية أيضًا، فحين يكون رأس المال لاجتماعي مرتفعًا فإنه يعين على تقوية الاقتصاد وتطوير القطاعات الخاصة والعامة، عبر شبكاته الاجتماعية المبدعة وقيمه المحورية المتكئة على تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون والجماعية Collectivism والانتماء والولاء المؤسسي والسلوك الابتكاري، وقدرته من جهة أخرى على تعضيد «الذخيرة المعلوماتية الموثوقة»، عبر تحسين قدرات المنظمات على توليد المعرفة وتبادلها وإعادة تشكيلها وتخزينها وإدارتها وتعظيم الانتفاع منها، وكل ذلك يعد شرطًا رئيسًا لأي تنمية اقتصادية، سواء كانت على المستوى الجزئي أو الكلي.

صندوق ١١ - ٣ شركة SAS Institute Inc والاستثمار في رأس المال الاجتماعي

حققت شركة SAS Institute Inc الأمريكية (من كبريات الشركات في البرمجيات Software) نتائج إيجابية عديدة في مجال الإدارة الفاعلة والموارد البشرية، ولعل من أهمها تحقيق أقل معدل دوران العمل Turnover في الصناعة حيث يقدر بأقل من ٤٪ مما يوفر قرابة ٧٠ مليون دولار في السنة، وقدرة على الاحتفاظ بنحو ٩٨٪ من العملاء، وقد أكد قيادي في الشركة «روب كروس» Rob Cross على أن الشركة تدفع تعويضات (رواتب ومزايا وحوافز) جيدة للعاملين بها مقارنة بالشركات الأخرى في ذات الصناعة، غير أن السر وراء بقاء الناس في الشركة وإظهار مستويات عالية من الأداء والانتماء والولاء يكمن في أن الشركة تستثمر في تعزيز رأس المال الاجتماعي بما في ذلك بناء مناخ عمل إيجابي مع المرونة في العمل وتوفير وسائل الترفيه والتسلية والنادي الصحي ورعاية الأطفال مما يقوي من العلاقات بين العاملين ويزيد من مستويات الثقة والتعاون والتفاعل والتشارك فيما بينهم.

وفي هذا السياق، تحرص الشركة على تقديم طعام شبه مجاني، بما يشجع العاملين على تناول الطعام في الشركة وتبادل أطراف الحديث والفكاهة لدرجة تكوين صداقات حميمية Associability وتعزيز روح الفريق الواحد والعمل الجماعي وكل ما سبق يكوّن مظهرًا من مظاهر رأس المال الاجتماعي. ويؤكد مختصون على أن تدعيم الشبكات الاجتماعية داخل المنظمات من أهم أسباب تحقيق الأداء العالي واستقطاب الكفاءات المؤهلة والاحتفاظ بهم Recruitment & Retention، مع الإشارة إلى أن بعض المنظمات تفشل في إكمال أعمال الاندماج مع منظمات أخرى بسبب عدم مراعاة مثل تلك الشبكات الاجتماعية. وهنالك شركات عديدة متميزة في مجال إدارة رأس المال لاجتماعي مثل : شركة البريد الأمريكية UPS.

المصدر: Cohen & Prusak (2001), In Good Company

ملخص الفصل الحادي عشر

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- طُرِحت العديدُ من المداخل لمقاربة موضوع «التخلف الاجتماعي» بغية توصيف ماهيته وأسبابه وأشكاله ومستوياته. وللتخلف الاجتماعي آثار مدمرة على واقع المجتمعات ومستقبلها، وبخاصة إذا تحول من كونه «سمة» إلى كونه «حالة».

- «التخلف الاجتماعي» ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد، نظرًا لتشابك العوامل المؤثرة فيها، ولارتباطها بظواهر اجتماعية معقدة كالتخلف السياسي والتخلف الاقتصادي والتخلف العلمي. وهنالك مداخل عديدة لتعريف التخلف الاجتماعي (كالمدخل السطحي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي).

- من أهم أسباب «التخلف الاجتماعي»: غياب «المشروع الحضاري» على المستويات الوطنية والقومية، وضعف «رأس المال الاجتماعي».

- يعد «المشروع الحضاري» ضرورة لإحداث تنمية حقيقية، سواء أكان ذلك على المستويات الوطنية أو القومية. ولا يمكن بلورة ذلك المشروع إلا بجهود تراكمية توافقية بين أبناء البلد ومؤسساته. ولا بد للمشروع الحضاري أن يعبِّر عن الذات والهوية وثوابتها وأن يحافظ على الوحدة وينميها، كما أن له سمات أخرى عديدة يجب توفرها كي يكون مشروعًا حضاريًّا «فاعلاً» أو «منتجًا». وهنالك مجموعة من التحديات التي تواجه مثل ذلك المشروع.

- التنمية المجتمعية تتطلب استثمارات كافية متواصلة في ما بات يسمى بـ «رأس المال الاجتماعي». ولرأس المال الاجتماعي العديد من المقومات كبناء مستمر للمنظومة القيمية في سياق يمتّن شبكات العلاقات الاجتماعية وتعضيد مؤسسات المجتمع المدني.

- يسهم «رأس المال الاجتماعي» في حل العديد من المشكلات كالإسهام في محاربة الفساد والفقر والبطالة، والإسهام في تعضيد التماسك والاندماج والتكافل الاجتماعي، والإسهام في حل مشكلة «التبطل الاجتماعي».

أبرز مصطلحات الفصل الحادي عشر

- التخلف الاجتماعي. حالة انحطاطٍ وتيهٍ يتلبس بها المجتمعُ في: رؤيته الحضارية، وقيمه الإنسانية، وأولوياته النهضوية، وفاعليته الاجتماعية.
- الحضارة. نهج حياتي متكامل يؤسس مجتمعًا إنسانيًّا مؤمنًا مدنيًا سعيدًا في إطار ثقافي أخلاقي.
- المشروع الحضاري. رؤية طموحة ملهمة جذابة يطورها المجتمع بكافة مؤسساته بغية رفع سقف التحضر والتمدن وفق ثوابت المجتمع وثقافته ومزاجه.
- رأس المال الاجتماعي. رصيد تشاركي تراكمي من القيم والمهارات والتفاعلات والطاقات الكامنة؛ من شأنه تشييد شبكات اجتماعية تعضد حرية المجتمع وفاعليته وتماسكه وإبداعه وانفتاحه.
- التنمية المجتمعية. كل ما يكفل بناء نظام اجتماعي حياتي متمتع بالمناعة الداخلية والقدرة على النماء وديمومته.

أسئلة لتعميق الفهم

١- وضِّح العلاقة بين مفهوم «التخلف الاجتماعي» وأنواع التخلف الأخرى كالتخلف السياسي والاقتصادي، متناولاً مداخل تعريفه بشكل مختصر.

٢- عرّف «التخلف الاجتماعي»، مع تفكيك التعريف بطريقة تحليلية؟

٣- وضِّح المقصود بـ «المشروع الحضاري» مع بيان أهميته على المستوى الوطني والقومي، مع تناول الأفكار الواردة في الصندوق ١١-١؟

٤- متى يكون «المشروع الحضاري» فاعلاً أو منتجًا؟

٥- ما أبرز تحديات «المشروع الحضاري»، مع التطبيقات والأمثلة؟

٦- كيف يمكن لك أن تعرِّف «رأس المال الاجتماعي»، مع تفكيك التعريف بطريقة تحليلية؟

٧- ما أهم مقومات «رأس المال الاجتماعي»، مع التطبيقات والأمثلة؟

٨- هل يمكن قياس «رأس المال الاجتماعي» وكيف، مع تناول المعلومات الواردة في الجدول ١١-١؟

٩- كيف يمكن لـ «رأس المال الاجتماعي» أن يسهم في معالجة الفساد والفقر والبطالة مع التطبيقات والأمثلة؟

١٠- هل يمكن لـ «رأس المال الاجتماعي» أن يسهم في معالجة مشكلة «التبطل الاجتماعي»، مع بيان الكيفية وإيراد الأمثلة والتطبيقات.

أنشطة بحثية

النشاط الأول (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد أسباب «التخلف الاجتماعي» وآثاره في المجتمع، على أن يتضمن النشاط:

١- مقابلات شبه مهيكلة.

٢- عينة لا تقل عن ١٥ طالبًا في الجامعة التي تدرسونفيها.

٣- عينة لا تقل عن ١٠ من المواطنين.

٤- تحليلاً علميًّا للنتائج.

٥- توصيات ومقترحات للتخفيف من حدة «التخلف الاجتماعي».

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد ما إذا كان هناك «مشروع حضاري وطني» في بلدكم، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة.

٢- عينة لا تقل عن ١٥٠ طالبًا في الجامعة التي تدرسون فيها.

٣- عينة لا تقل عن ١٥٠ طالبًا في المرحلة الثانوية .

٤- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج.

٥- توصيات ومقترحات لتدعيم الاتجاهات الإيجابية تجاه بلورة مشروع حضاري وطني.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثالث(نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد مدى الوعي بأهمية «رأس المال الاجتماعي»، على أن يتضمن النشاط:

١- مقابلات شبه مهيكلة.

٢- عينة لا تقل عن ٢٠ طالبًا في الجامعة التي تدرسون فيها.

٣- عينة لا تقل عن ٢٠ مواطنًا.

٤- تحليلاً علميًّا للنتائج.

٥- توصيات ومقترحات لتدعيم الجوانب الإيجابية تجاه تدعيم الوعي حيال «رأس المال الاجتماعي».

٦- تأسيس حساب في أحد مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بأهمية رأس المال الاجتماعي.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.